

إسرائيليات

يوسي أليف*

مستقبل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الاتجاهات الحاسمة التي تؤثر في إسرائيل**

مقدمة

يحاول هذا التقرير تحديد الاتجاهات الحاسمة الخاصة بإسرائيل والتي ربما تؤثر في مسار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في السنوات الخمس إلى العشر التالية. وبقدر ما يكون هذا المسعى ناجحاً، ربما تكون نتائجه مفيدة لصانعي السياسة والمخططين الإسرائيليين فضلاً عن الأميركيين والأوروبيين والعرب في سعيهم لفهم القوى المحركة التي يمكن أن تقلص التوترات وتولد استقراراً أكبر وسلاماً في نهاية المطاف.

يستفيد التحليل التالي من التفكير الاستراتيجي الحديث والتطورات المهمة التي حدثت في إسرائيل، وينتهج الاستكمال فيما يتعلق بالاتجاهات المستقبلية. ويعكس معظم هذه الاتجاهات نماذج لمعالجة الصراع داخل إسرائيل. ويمكن تقسيم هذه الاتجاهات الداخلية الإسرائيلية إلى جغرافية/ديموغرافية (أي المواقف المتغيرة تجاه الاستخدامات والمزايا الاستراتيجية للأراضي المسكونة وغير المسكونة)، وسياسية (أي قدرة النظام السياسي الإسرائيلي على التعامل مع الصراع، ودور الصراع والإنهاك الناتج منه في تحديد الاستراتيجيات، والاستقرار أو افتقار الحكومات الإسرائيلية إليه). وثمة مجموعة إضافية من الاتجاهات، وهي خارجية وتشتمل على المفاهيم الإسرائيلية للتطورات في المنطقة والتدخل الدولي وردها عليها.

إن الاتجاهات الواردة هنا لا تعدو أن تكون احتمالات طبعاً. ويمكن تجنبها عن طريق أحداث خارجية كبرى، مثل وقوع حرب أو تغير نظام راديكالي في المنطقة، وعن طريق حدوث تغيرات كبيرة في أسعار الطاقة، ومبادرة على غرار مبادرة السادات من جانب زعيم عربي، وتدخل قوة عظمى. ويمكن أيضاً التخفيف من حدتها باتجاهات معاكسة غير ملحوظة حتى الآن. وتعتبر هذه الاحتمالات وما شاكلها موضوعات صالحة لتحليل يتجاوز نطاق هذا التقرير.

تشير الاتجاهات التي نتناولها في ما يلي إلى إمكان التقدم نحو السلام الإسرائيلي – الفلسطيني في السنوات القليلة المقبلة. لكن التقدم سيكون محدوداً ولن يصل إلى هدف إنهاء الصراع.

الوضع العسكري الاستراتيجي

من المرجح، من المنظور الاستراتيجي، أن يكون الوضع الاستراتيجي الإقليمي للتفاعل الفلسطيني في السنوات المقبلة مختلفاً عما كان عليه في السابق. وليس من الواضح ما إذا كان ذلك سيفيد إسرائيل أو قضية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

لقد قلل القضاء على القوات العسكرية العراقية في سنة 2003، لأول مرة منذ إنشاء دولة إسرائيل قبل سبعة وخمسين عاماً، مخاطر وقوع حرب تقليدية شاملة بين إسرائيل وائتلاف من جيرانها الذين يهاجمونها من الشرق، وهو ما قلص الأهمية الاستراتيجية للضفة الغربية بالنسبة إلى إسرائيل. بل إن إسرائيل وجدت، حتى قبل إزالة التهديد العراقي، أن في وسعها عزل الحملة الفلسطينية المسلحة المنسقة ضدها - الانتفاضة الثانية 2000 - 2005 - وإحباط الهدف الفلسطيني بالتصعيد العسكري الإقليمي. فمنذ سنة 2003 أصبح واقع العزلة العسكرية الفلسطينية أكثر وضوحاً من قبل، وسيتفاقم بإتمام بناء الجدار الأمني الذي تقيمه حكومة شارون حول الضفة الغربية بغية تفادي إغارة الإرهابيين على إسرائيل.

نتيجة ذلك، يمكن إضعاف قدرة الفلسطينيين على المساومة في مقابل إسرائيل في السنوات المقبلة. وبقدر ما ترسخ عمليات الإصلاح الديمقراطية الجارية في البلاد المجاورة، مثل لبنان وسورية، يمكن أن يقلص الدعم العربي للقضية الفلسطينية، ولا سيما إذا تمكنت القدس من التوصل إلى اتفاقيات سلام مع بيروت ودمشق.

في الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي عمليات إحلال الديمقراطية نفسها إلى دفع الحركات الإسلامية إلى الواجهة في المنطقة، بما في ذلك في أوساط السلطة الفلسطينية، وبالتالي إحداث مزيد من التشدد الفلسطيني واتخاذ مواقف تفاوضية أشد. لذا يجب ألا يُستخف بتهديد الإرهاب الفلسطيني في السنوات المقبلة.

أخيراً، حل خطر إيران المسلحة بسلاح نووي، والمجهزة بنظم إحصاله الصاروخية محل الحرب العربية - الإسرائيلية التقليدية باعتباره التهديد العسكري الاستراتيجي الأساسي الذي تتصوره إسرائيل. وبقدر ما يرجح أن تثير الجمهورية الإسلامية الإيرانية النووية خوف جيران إسرائيل، وتدعم العناصر الإسلامية الراديكالية فيها، وتضغط عليها لتتخذ موقفاً معادياً من إسرائيل، فإن أي تصعيد أو مواجهة نووية يمكن أن تزيد العلاقات العربية - الإسرائيلية سوءاً وتصعد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وغالباً ما تذكر هذه العقبة كسبب يدعو إسرائيل إلى تقديم تنازلات عن الأراضي وغيرها من التنازلات لتسريع التوصل إلى سلام مع جيرانها، على الرغم من أنه يمكن المحاجة بأن احتمال حدوث اضطراب في المنطقة بإيحاء إسرائيلي يبرر قرار إسرائيل التمسك بالأرض "الاستراتيجية" في مرتفعات الجولان ووادي الأردن. وبهذا المعنى، من الصعب معرفة ما إذا كان النجاح في منع إيران من تطوير أسلحة نووية سيعود بالنفع على احتمالات التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية والعربية - الإسرائيلية. وعلى المدى القريب، لا شك في أن توجيه ضربة عسكرية ضد المشروع النووي الإيراني سيكون له تأثير سلبي في إحداث نزاع حاد مع العناصر المؤيدة لإيران، مثل حزب الله، وسيشعل الغضب ضد إسرائيل في الشارع العربي.

الاتجاهات الجغرافية والديموغرافية

إن البحث في الاتجاهات الجغرافية والديموغرافية في التفكير الإسرائيلي تبدأ بسؤال جوهرى يتعلق بالبرامج السائدة حالياً، وهي إنشاء الجدار الأمني والانفصال من جانب واحد: لماذا اختارت إسرائيل فك الارتباط من جانب

واحد مع قطاع غزة وشمال الضفة الغربية بدلاً من التفاوض بشأن انسحابها، ربما في مقابل التزام الفلسطينيين بأمنها؟ تكمن الإجابة في أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، وهو يمثل أغلبية كبيرة من الإسرائيليين، لا يرى غاية في المفاوضات أو فائدة ترجى منها، ما دام يُعتقد أن السلطة الفلسطينية عاجزة وفاسدة وإرهابية بحد ذاتها، وأن الدافع الأول والأهم إلى فك الارتباط هو ضمان بقاء إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية بدلاً من إعادة تنشيط عملية السلام.

يعتبر فك الارتباط والجدار الأمني متكاملين من وجهات النظر كافة. ففكرة إحاطة أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية بجدار ونقل المستوطنات المعزولة إلى ما وراء الجدار ترجع إلى نحو عشرة أعوام. وقد أصبحت مؤخراً ظاهرة إسرائيلية شعبية تعكس حاجة إسرائيل المفهومة، في غياب أي سلام متفق عليه، إلى حماية مواطنيها وتجنب استيعاب الفلسطينيين العرب تحت سيادتها بأي ثمن. وتشير بيانات الاستطلاعات دائماً إلى أن ثمة أغلبية مريحة من الإسرائيليين تدعم هذه الأهداف.

وفي هذا الإطار، يضمّر كثيرون من دعاة الجدار فكرة لا تكاد تخفى على أحد، وبموجبها يحدد جداراً قطاع غزة والضفة الغربية الحدود السياسية النهائية مع فلسطين، وبالتالي يضمنان عدم ضم الفلسطينيين، أو ضم القليل منهم، إلى إسرائيل التي ستحتفظ بالتالي بهويتها اليهودية سواء أنجحت في توقيع اتفاق سلام نهائي مع منظمة التحرير الفلسطينية أم لم تنجح. وكان شارون وافق على فكرة الجدار على مضض في البداية. فقد لقيت محاولاته المبكرة لإدخال مساحات كبيرة من أراضي الضفة الغربية وقاطنيها العرب في الجانب الإسرائيلي من الجدار معارضة كبيرة - من الرأي العام الإسرائيلي وإدارة بوش والجهات القانونية المحلية والدولية - بحيث اضطر إلى تعديل هدفه الثاني للجدار (كان الهدف الأول هو الأمن المضاد للإرهابيين) من هدف جغرافي - الضم الفعلي للأراضي - إلى هدف ديموغرافي - تقليص السيطرة الإسرائيلية على جانب كبير من السكان الفلسطينيين من أجل ضمان المحافظة على يهودية دولة إسرائيل.

نواجه هنا قوة محرّكة موازية ذات جذور ضاربة في الخطاب العام الإسرائيلي منذ فشل قمة كامب ديفيد الثانية في تموز/يوليو 2000 واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. فهذه الأحداث، بما في ذلك أسبوع من أعمال الشغب العنيفة التي ثارت في أوساط المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2000 وإعلانات القيادة الفلسطينية فيما يتعلق بمسائل الوضع النهائي "المصيرية"، مثل جبل الهيكل وحق العودة، أقتنعت معظم الإسرائيليين بعدم وجود شريك فلسطيني صالح لعملية السلام والتسوية السلمية الحقيقية مع إسرائيل. وقد اقتنعت أغلبية الإسرائيليين بأن الفلسطينيين، بقيادة ياسر عرفات، لا يمكن أن يتكيفوا في معظمهم وفق الوجود الدائم لدولة يهودية في قسم من فلسطين التاريخية، وأن الهدف الاستراتيجي الفلسطيني على المدى الطويل هو استغلال عملية السلام لتقويض إسرائيل من الداخل و"فلسطنتها".

إن كل ما نعرفه عن محمود عباس، خليفة عرفات - إلى جانب اعتداله الذي لا مراء فيه واستعداده لإدانة العنف - يشير إلى أن آراءه السياسية، ولا سيما في قضية حق العودة، ستواصل تعزيز ردة الفعل الإسرائيلية تلك. فقد كان لانتهيار أوسلو، وفشل كامب ديفيد، وأعوام الصراع الأربعة التي تلت، تأثير عميق في الثقة الإسرائيلية بعملية سلام تامة مع الفلسطينيين. وقد لا تخفف التغييرات الطارئة على القيادة الفلسطينية، مهما تكن مرحباً بها، هذا الموقف بسهولة على المدى القريب.

في بيئة ما بعد سنة 2000 أيضاً، أدرك الإسرائيليون أن أكثر من 100.000 فلسطيني من الضفة الغربية هاجروا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية. وقد غذى هذا الإدراك بدوره مفهوم فك الارتباط وحملة الجدار الفاصل استناداً إلى الادعاء أن الفلسطنة الديموغرافية قد بدأت فعلاً.

أخيراً، أحدثت حملة التفجيرات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين، التي بدأت في سنة 2001، تأثيراً نفسياً شديداً في المواقف الإسرائيلية من الفلسطينيين، الأمر الذي أبرز حاجة إسرائيل إلى التخلص من فلسطين وإقامة حواجز غير قابلة للاختراق بأي ثمن تقريباً. وساهمت هذه العوامل كلها أيضاً في تقوية هوية إسرائيل اليهودية، واختفت مجموعة مفكري "ما بعد الصهيونية" التي كانت تدعو إلى مفاهيم مثل "دولة لكل المواطنين" لجمع اليهود والعرب في إطار هوية إسرائيلية علمانية.

تفسر هذه التطورات النتائج المذهلة والمتسقة لاستطلاعات الآراء الإسرائيلية في الأعوام الثلاثة الماضية أو نحوها: من جهة هناك دعم يحظى بالأغلبية لسلام إسرائيلي - فلسطيني يتم التفاوض بشأنه، ودعم عريض وعام لمخططات السلام غير الرسمية التي تحظى بتغطية إعلامية جيدة، مثل اتفاق جنيف ومبادئ أبالون - نسبية. لكن ثمة تشاؤم واسع من جهة أخرى فيما يتعلق باحتمالات السلام على المدى القريب وصدقية القيادة الفلسطينية: وخوف من أن يؤدي فشل المفاوضات المتجددة التي تقوم على أسس هشّة إلى إلحاق أضرار خطيرة باحتمالات السلام على المدى البعيد؛ وبالتالي تنامي التأييد في أوساط أغلبية كبيرة من الرأي العام الإسرائيلي لفك الارتباط من جانب واحد والجدار الأمني. ويفضل الإسرائيليون بصورة متزايدة الحصول على ضمانات لأمنهم الشخصي (الجدار) والطبيعة اليهودية للدولة (الانسحاب من جانب واحد) على التطلع إلى "إنهاء الصراع"، وهو ما يفترض مسبقاً موافقة الفلسطينيين على التخلي عن حق العودة واعترافهم بأن للشعب اليهودي حقاً شرعياً تاريخياً ودينياً (إلى جانب الحق الإسلامي) في جبل الهيكل/الحرم الشريف في القدس - وهي تنازلات في القضايا الإسرائيلية/اليهودية "الوجودية" تبدو مستحيلة التحقق في الوقت الحالي.

وهكذا من المرجح أن يسعى الإسرائيليون في السنوات المقبلة لمواصلة عملية فك الارتباط من جانب واحد - بينما ربما يسعون أيضاً لتنسيق جوانب من الانسحاب و/أو التوصل إلى اتفاقيات مؤقتة - وتفضيل تلك العملية على محاولة استئناف المفاوضات بشأن سلام إسرائيلي - فلسطيني تام وشامل. ويقدر ما يدعم الرأي العام الإسرائيلي تجدد المفاوضات بشأن الوضع النهائي - كما كانت الحال بعد رحيل عرفات - لا يبدو أن النظام السياسي الإسرائيلي أو النظام السياسي الفلسطيني قادر على تلك المهمة (أنظر "الاتجاهات السياسية" أدناه). وكذلك رئيس الحكومة شارون، الذي لم يؤيد قط معاهدتي السلام الإسرائيلية الثنائية مع مصر والأردن (صوّت ضد الأولى وامتنع من التصويت على الأخيرة) ويبدو أنه يكنّ ارتياباً عميقاً بمبادرات السلام العربية. وفي هذا السياق، تظهر سيرة زعامة شارون مناسبة تماماً لإطار المساعي أحادية الجانب.

إن الإسرائيليين، بتأييدهم فك الارتباط من جانب واحد، يتراجعون عن عنصر كلاسيكي في التفكير الاستراتيجي الصهيوني البراغماتي ويؤثرون الديموغرافيا على الجغرافيا. بل إن صقراً مخضماً من دعاة التوسع مثل شارون وجد نفسه مجبراً على الإقرار (في خطبته في كانون الأول/ديسمبر 2004 في مؤتمر الاستراتيجيا الذي يعقد سنوياً في هيرتسليا) بأولية "الواقع الديموغرافي على الأرض" على دعوته التقليدية إلى احتلال ما كان يعتبر ذات يوم الأراضي التكتيكية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يتردد شارون في عقد مقارنات غير مباشرة بالمصير المماثل لجنوب إفريقيا (قبل سنة 1994) الذي ينتظر إسرائيل إذا لم تتخل عن الأراضي: فقد أعلن في

كانون الأول/ديسمبر 2004 "أن بديل الأمة الواحدة، التي يسيطر فيها شعب على آخر، سيكون كارثة رهيبية على الشعبين".

صحيح أن شارون لا يزال يسعى للتمسك بالكتل الاستيطانية الواقعة قرب "الخط الأخضر" (خط الهدنة في سنة 1949) الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية، وهو هدف يسترشد بدوافع توسعية مترسبة فضلاً عن دوافع سياسية وديموغرافية ومائية. لكن هذه المناطق تدخل ضمن إجماع تم التوصل إليه في سنة 2000 بين إيهود براك وياسر عرفات وأقر ضمناً في نيسان/أبريل 2004 ومن جانب جورج بوش بعد ذلك. بل إن الاستثناء الواضح الوحيد للشبه الشديد بين خريطة جدار فك الارتباط الحالية كما رسمها شارون ومفهوم الأراضي القائم في صلب خطتي كلينتون وجنيف هو القدس، حيث لا تزال السياسة الأيديولوجية القوية تدفع مفهوم الجدار، المناقض لحدس حاجات إسرائيل الديموغرافية وخريطة حل الدولتين في نهاية المطاف.

إن النهج الإسرائيلي الجديد ينبئ بتغير واسع في مواقف الدوائر الاستراتيجية والسياسية الإسرائيلية، بما في ذلك في أوساط اليمينيين الصقور من أمثال شارون الذي نشط فيما مضى حركة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة فيما يتعلق بالأراضي عامة. ونظراً إلى صغر مساحة إسرائيل، والبيئة الإقليمية المعادية، والاستراتيجية العسكرية التقليدية القائمة على نقل الحرب إلى أرض العدو، وإنهاء الحروب بإقامة مناطق عازلة بين إسرائيل وجيرانها، فإن ذلك يعتبر تطوراً حقيقياً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

وهكذا فإن الانسحاب من غزة يوازيه مراجعة مذهلة للاستراتيجية المتعلقة بشبه جزيرة سيناء، لا تزال في الإطار الفلسطيني. فالتفكير العسكري الاستراتيجي التقليدي بشأن سيناء يعتبر أنها يجب أن تخضع للاحتلال الإسرائيلي أو ينزع منها السلاح وتستغل كصحراء عازلة فارغة على امتداد 250 كيلومتراً تفصل بين الجيشين الإسرائيلي والمصري. وكان يكمن في صلب هذا المفهوم الخوف من تحرك طابور مدرع مصري من سيناء عبر غزة شمالاً على ساحل البحر الأبيض المتوسط في اتجاه تل أبيب في سنة 1948. ومنذ ذلك الحين، أقنعت الانتصارات العسكرية الإسرائيلية على مصر في سنتي 1956 و1967 المصريين بأن مصلحتهم أيضاً تقتضي نزع السلاح من سيناء.

اجتمع الآن تطوران لإقناع إسرائيل ومصر بتغيير نهجها تجاه سيناء. الأول هو إمكان سيطرة "حماس" على قطاع غزة (يشار إليه أحياناً باسم حماستان في إسرائيل)، في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي، وهو ما قد يهدد المصالح المصرية. والثاني هو عدم قدرة إسرائيل، من دون تعاون مصري من جانب سيناء من الحدود، على منع تهريب العتاد إلى غزة من سيناء عبر أنفاق تحت ما يدعى طريق فيلادلفيا الممتدة على الجانب الغربي من الحدود، أو تنامي موجة التهريب عبر حدود سيناء - النقب، بما في ذلك كميات من الأسلحة التي ينقلها البدو الإسرائيليون إلى الناشطين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وساهمت أيضاً الهجمات الإرهابية على السياح الإسرائيليين في سيناء في تشرين الأول/أكتوبر 2004 في استعداد الجانبين للبحث في إعادة تسليح منطقة سيناء المتاخمة لحدود غزة الممتدة 12 كيلومتراً، وإن على نطاق ضيق (كتيبتا مشاة مصريتان)، وعلى نطاق أوسع قليلاً (3000 جندي مصري مجهزين بمركبات مدرعة) على طول الحدود المصرية - الإسرائيلية التي يبلغ طولها 250 كيلومتراً.

لقد ولدت القضية الفلسطينية في الواقع نظرة جديدة إلى تصورات التهديد التقليدية الإسرائيلية القادم من الجنوب الغربي، حيث أملت الحاجة إلى التعاون مع مصر للتعامل مع الإرهاب تغير النهج المتبع تجاه القوة العسكرية المصرية والدور الاستراتيجي لشبه جزيرة سيناء. وهكذا تقوم إسرائيل، مدفوعة بالأحادية وعدم الخوف من التهديد العسكري المصري، بدراسة الانسحاب من طريق فيلادلفيا والسماح لمصر بمراقبة معبر رفح بين سيناء وغزة -

وهي مهمة دعت خطتا كلينتون وجنيف فيما يتعلق بها إلى بقاء المراقبة الإسرائيلية لمدة ثلاث سنوات - وتقوية الوجود العسكري في المنطقة الحدودية المجردة من السلاح حتى الآن.

وفي إطار أكثر غرابة، قادت المعضلة الفلسطينية بالنسبة إلى إسرائيل المخططين الإسرائيليين أيضاً، الأكثر ارتباطاً باليمين السياسي الإسرائيلي، ومنهم مستشار الأمن القومي لرئيس الحكومة، اللواء (المتقاعد) غيور إيلاند، إلى دراسة اقتراح يمكن من خلاله تخفيف الضغوط الديموغرافية الفلسطينية في غزة بتخلي مصر عن الزاوية الشمالية الشرقية من سيناء إلى فلسطين. وستعوض إسرائيل مصر، بحسب المخطط، بقسم من جنوب النقب وبمنفذ بري إلى الأردن عبر النقب.

وثمة مخطط مماثل تم صوغه وفقاً للتصورات السياسية اليمينية لاتفاق سلام إسرائيلي - سوري يبقي على 20% من مرتفعات الجولان في حيازة إسرائيل، على أن تعوض سورية بأراض من الأردن، والأردن بأراض من إسرائيل، في مناطق حدودية أقل حساسية في الحاليتين.

هناك مشاعر متنامية في أوساط بعض الإسرائيليين اليمينيين المتشددين، مثل السياسي أفغدور ليبرمان، الذين يرون أن حال البلد ستتحسن عندما يصبح أصغر جغرافياً إذا كان ذلك يعني تقلص أعداد المواطنين العرب الفلسطينيين. وفي هذا السياق، لم يعد ينظر إلى السكان العرب في إسرائيل بمثابة "جسر للسلام" مع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، كما كان الأمر في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات. بل صار ينظر إليهم كعقبة أخرى في وجه حل الدولتين، بمقدار ما تدعى إسرائيل إلى ترشيد وجود أقلية قومية فلسطينية ضمن الدولة اليهودية. ومن المحتم أن تلائم هذه المعضلة الآن التفكير الأحادي.

وهكذا فإن منطقة وادي عارة المتاخمة للخط الأخضر شمال حاصرة إسرائيل الضيقة مباشرة، تضم أكثر من 200.000 مواطن عربي إسرائيلي، هي موضوع مخططات تدعو إلى إدخالها في الدولة الفلسطينية المستقبلية، بنقل حدود إسرائيل من جانب واحد عند الضرورة. وقد اقتطعت إسرائيل المنطقة أصلاً من الضفة الغربية التي كانت خاضعة للأردن تحت تهديد تجدد الأعمال العدائية في سنة 1949، لأن المخططين الأمنيين الإسرائيليين أرادوا السيطرة على طريق يربط وسط إسرائيل بالجليل الأدنى وتأمين السيطرة على مزيد من التلال السفحية في الضفة الغربية المشرفة على السهل الساحلي. والآن بانتفاء التهديد العسكري التقليدي من شرق إسرائيل، أخذت هذه الدوافع الجيوستراتيجية تبهت أمام المنطق الديموغرافي. وتكمن الاعتبارات الديموغرافية أيضاً خلف بعض العلامات على وجود استعداد أولي لدى اليمين الإسرائيلي، فضلاً عن المؤسسة العسكرية، للتأمل في الابتعاد عن الاعتبارات الدينية والأيدولوجية المذكورة آنفاً والتخلي عن القدس الشرقية أو كلها، بسكانها العرب البالغ عددهم 230.000 ساكن عربي، بنقل الجدار الأمني ليصبح أقرب إلى الخط الأخضر القديم الذي كان يفصل المدينة قبل سنة 1967. وقد اتخذت حكومة شارون خطوة أولية في هذا الاتجاه في تموز/ يوليو 2005 فيما يتعلق بالجدار في القسم الشمالي الشرقي من المدينة.

يبدو أن بعض المخططات الإسرائيلية الجديدة لمعالجة القضايا الديموغرافية والمتعلقة بالأراضي يعكس سوء قراءة للتصورات الأرضية القومية لجيران إسرائيل، أو رفضاً بسيطاً لإقرار التخلي عن أرض إسرائيلية. لكن يظهر أن كثيرين من الإسرائيليين اليمينيين أقروا على مضض الحاجة إلى التخلي عن الأراضي، إلى حد أنهم يفترضون بسداجة استعداداً مماثلاً لدى المصريين والسوريين والأردنيين - من أجل السلام.

تعكس هذه المخططات، سواء أكانت عملية أم لا، أن المفاهيم الإسرائيلية المتعلقة باستخدامات الأرض تتغير باستمرار. وثمة اعتراف متنام لدى اليمين السياسي المهيمن أن لإسرائيل وفلسطين حاجات ديموغرافية وسياسية (المستوطنات الإسرائيلية واللاجئون الفلسطينيون) يمكن التعامل معها نظرياً على الأقل بالتخلي عن المواقف التقليدية تجاه الأرض.

الاتجاهات السياسية

إن أكثر الاتجاهات وضوحاً وإيلاً وتأثيراً في السياسة الإسرائيلية المرتبطة بالقضية الفلسطينية هو الارتباط بحد ذاته: المسألة الفلسطينية هي العامل المحفز المحدد لسقوط كل ائتلاف إسرائيلي حاكم في الأعوام العشرين الأخيرة. فقد فشل رؤساء الحكومات المتعاقبة، رابين وبيسر ونتنياهو وبراك وشارون، في تحويل التفويض الشعبي المتعلق بالقضية الفلسطينية إلى ائتلاف دائم للتغيير. وفي سياق هذه الفترة، كان لا بد من التخلي عن محاولة واحدة لتحسين البنية السياسية – انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر – لأنها زادت الوضع سوءاً، بينما تدهورت النوعية الإجمالية للسياسة الإسرائيلية والسياسيين الإسرائيليين.

يضمن نظام التصويت النسبي في كل إسرائيل (وهو يعامل البلد بأكمله كدائرة انتخابية واحدة ويمنح كراسي الكنيست على أساس نسبة التصويت الشعبي التي تفوز بها كل قائمة حزبية) أن تحدد القضايا غير المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية (مثل مسألتي الدين والدولة) أنماط تصويت بعض المحازبين. وينتج ذلك في المجتمع الإسرائيلي غير المتجانس ائتلافات معقدة وهشة تقود أعضائها أجندات سياسية متنوعة ومتضاربة في الغالب. ونتيجة ذلك، أصبح النظام السياسي الإسرائيلي، وهو البعيد عن توفير آلية لحل صراع إسرائيل مع الفلسطينيين، عقبة جديّة أمام أي حل بسبب عدم استقرار الائتلافات الحكومية من الداخل، وعدم قدرتها على تجاوز التحركات الدراماتيكية المتعلقة بالسلام.

ومن المؤسف أن الحال ستبقى كذلك. ومن المرجح في العقود المقبلة أن ينمو تمثيل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل واليهود المتشددون في الكنيست – وهما قطاعا السكان اللذان لهما أجندات سياسية تختلف اختلافاً جذرياً عن أجندة التيار الصهيوني السائد. وستنجح الحكومات الإسرائيلية، في أحسن الأحوال، في التعامل مع الصراع في فترات متقطعة وبالتدريج، قبل أن تسير على نهج سابقاتها. وذلك يعني أن على أي طرف ثالث، مثل الحكومة الأميركية، يسعى للتأثير في مسار الحوار الإسرائيلي – الفلسطيني أو عملية السلام، أن يأخذ في الحسبان أن تؤدي تقلبات السياسة الإسرائيلية إلى تعرض جهوده للإحباط في مرحلة مبكرة على الأرجح. فخلال النصف الثاني من سنة 2004، مثلاً، حل رئيس الحكومة شارون ائتلاًفاً وأقام ائتلاًفاً آخر (مع حزب العمل) من أجل تنفيذ خطته لفك الارتباط بغزة وشمال الضفة الغربية. وسواء أكان مصير فك الارتباط النجاح أم الفشل، فإن الائتلاف الجديد سيحل حتماً، أيضاً، عندما يسعى شارون والعمل وصقور الليكود للتحرك في اتجاهات متعددة بشأن القضية الفلسطينية – نحو فك ارتباط إضافي، أو استئناف عملية السلام، أو عدم اتخاذ مبادرات جديدة على الإطلاق، وسيحفز ذلك بدوره حدوث انتخابات مبكرة تؤدي إلى تأجيل المزيد من التحرك وكسر الزخم الإيجابي الذي تحقق.

من العوامل الرئيسية لتعثر السياسة الإسرائيلية بشأن القضية الفلسطينية، والتي يجب التشديد عليها، تأثير الحركة الاستيطانية. فقد أثبت المستوطنون الدينيون – الأيديولوجيون في الضفة الغربية وغزة في العقود الأخيرة أنهم اللوبي السياسي الأكثر ديناميكية والأقوى دافعاً والأشدّ ذكاءً في إسرائيل. بل إن رؤساء الحكومات الذين كانوا ينوون التوصل إلى تسوية واسعة تتعلق بالأرض، مثل رابين وبراك، فضلوا تحييد المستوطنين وتمكين التوسع

الاستيطاني، وبالتالي لم يؤجلوا المواجهة معهم بشأن قضية الأرض فحسب، بل جعلوا المواجهة النهائية مع هذه الأقلية أكثر سوءاً من النواحي الكمية أيضاً.

لكن تشديد المستوطنين الأيديولوجيين على الأرض كقيمة يهودية مقنعة يتناقض بشكل متزايد مع الوقائع الاستراتيجية للديموغرافيا وعواقبها على الأراضي، أي مع اعتبارات الدولة الإسرائيلية (الاعتبارات الدينية). ومن هذا المنطلق، أظهر مسعى شارون لفك الارتباط لحظة الحقيقة في العلاقات بين الحكومة والمواطنين. فقد أدرك المستوطنون الدينيون - الأيديولوجيون ذلك وسعوا لإحباط فك الارتباط في غزة وشمال الضفة الغربية. ومع أن معارضة الحركة الاستيطانية فشلت، فإن المستوطنين سيواصلون تهديد إمكان نجاح نية الحكومات الإسرائيلية في المستقبل تفكيك المزيد من المستوطنات. وسيعتزم المستوطنون فرض ثمن باهظ في الانزعاج القومي ونزع الشرعية عن الحكومة بحيث لا تجرؤ الحكومات في المستقبل على محاولة تفكيك المستوطنات ثانية في المناطق الأكثر حساسية، مثل المنطقة الجبلية الوسطى في الضفة الغربية. ولن يترك ذلك مجالاً مفتوحاً سوى خيار التسوية بشأن الأراضي الذي يفرضه طرف ثالث، أو عدم التوصل إلى حل على الإطلاق، الأمر الذي يعني حلول وضع مماثل لجنوب إفريقيا (قبل سنة 1994) على الرغم من أن شارون يحذر منه الآن، من دون حل الدولة ثنائية القومية على غرار جنوب إفريقيا (بعد سنة 1994).

من عوامل التأثير الأخرى في صناعة قرارات الحكومة الإسرائيلية فيما يخص القضايا المتعلقة بالفلسطينيين في السنوات المقبلة الإنهاك العام من الصراع. وليس ذلك بالضرورة عاملاً محفزاً للاستسلام من جانب الرأي العام. ويقال إن ياسر عرفات اعتمد على ضعف الجمهور الإسرائيلي والخوف من الخسائر في الصراع الحالي للحصول على موافقة إسرائيل على مطالبه السياسية. وقد تعلم الدرس القاسي بأن الإسرائيليين يحتشدون في مواجهة أعتى الأعداء عندما يشعرون بالحصار وتكون لديهم قيادة قوية. مع ذلك فإن الجمهور، ومؤخراً رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، يخشى بشكل متزايد التأثير المفسد للاحتلال العنيف - على شكل سلوك عسكري غير مقبول وميول إلى العنف الذي لا مبرر له بين أفراد الجيش والجمهور عامة. وفي حين أن اليسار الإسرائيلي أشار منذ مدة طويلة إلى التأثير المفسد للاحتلال، فإن الأعوام الأربعة ونصف عام من الحرب و"الأضرار الجانبية" في أوساط السكان المدنيين الفلسطينيين في أثناء الانتفاضة الثانية نقلت القضية إلى المركز السياسي الأوسع كثيراً. وبالتالي، فإن ذلك عامل إضافي يصب في مصلحة الانسحاب من جانب واحد من الأراضي في السنوات المقبلة.

من المرجح أن تعزز التطورات السياسية في أوساط الفلسطينيين أيضاً الميول الأحادية في إسرائيل. فإذا افترضنا أن محمود عباس تمكن من تمتين قيادته، من الممكن أن يعتمد حكمه في أفضل الأوضاع آلية صنع قرار أقل مركزية مما كانت عليه في أثناء حكم عرفات. وسيتردد في قبول التسوية بشأن القضايا "المصيرية" في اتفاق إسرائيلي - فلسطيني على الوضع النهائي، لكنه سيكون متحفظاً بشأن اتخاذ خطوات أحادية توازي الخطوات الإسرائيلية ويمكن أن تمهد الطريق إلى استئناف الحوار المعمق.

لقد أيدت قيادة "الداخل" ترشيح عباس للقيادة، لكن انتخابه في أوائل سنة 2005 يمثل تأخيراً - أو في أحسن الأحوال انتقالاً بالتدرج نحو - تغير الأجيال في القيادة الفلسطينية. وسيؤجل ذلك تاريخ تولي قيادة الداخل زمام الأمور، وربما الموافقة على تقديم تنازلات فيما يتعلق بحق العودة والقدس، لم يستطع عرفات وعباس تقديمها، وكلاهما من اللاجئيين إلى "الخارج" في سنة 1948.

في هذه الأثناء، إذا دخلت "حماس" السياسة الفلسطينية فإن ثمة احتمالاً أن تصبح المواقف التفاوضية الفلسطينية أكثر تشدداً متأثرة بمواقفها. وسيشكل ذلك حافزاً آخر لتخلي إسرائيل عن تطلعها إلى التفاوض بشأن تسوية وتفصيل الطريق الأحادي.

بالإضافة إلى ذلك، إذا استخلص الفلسطينيون درساً متفقاً عليه من الانسحاب الإسرائيلي من غزة فحواه أن الإسرائيليين لا يفهمون إلا لغة القوة، فإن التصعيد الذي سيلي في الضفة الغربية يمكن أن يعوق أو يؤخر المحاولات الإسرائيلية الإضافية لفك الارتباط الأحادي أو يجدد المفاوضات (كما في حالة ردة الفعل الفلسطينية على الانسحاب من لبنان في أيار/مايو 2000). ورداً على هذه المقولة، لا بد من الإشارة إلى أن الإسرائيليين لا يكثرثون للأثر السلبي للانسحاب من لبنان - أي أنهم يعتقدون أن منافع الخروج من لبنان تفوق العيب الوحيد الذي يشجع العنف الفلسطيني بسبب الاعتقاد بضعف القوة الرادعة - بحيث يمضون قدماً في الانسحاب من غزة.

الاتجاهات الدولية القانونية والاقتصادية والتدخل المتعدد الأطراف

في موازاة التهديد المتنامي لحكم القانون داخل إسرائيل وقواتها المسلحة بسبب النواحي العنيفة للاحتلال والدعوات الواسعة التي وجهها المستوطنون الأيديولوجيون وزعماء الحاخامين إلى الجنود كي يعصوا الأوامر بتفكيك المستوطنات، يبدو أن ثمة اتجاهاً معاكساً على المسرح الدولي، إذ تتكاثر الأحكام القانونية الدولية والتهديدات بفرض عقوبات على إسرائيل. وهذه تؤثر بدورها بشكل متزايد في المؤسسة الإسرائيلية التي تسعى في الواقع للوصول إلى بعض المنظمات المتعددة الأطراف. ولم يكن يمكن التفكير في هذه الاتجاهات قبل بضع سنوات فحسب، عندما كان يُنظر إلى كل المبادرات الدولية والمتعددة الأطراف بارتياح كبير في إسرائيل، للافتراض أنها ستكون منحازة حتماً إلى مصلحة العرب وتحرم إسرائيل حرية العمل.

ومن جوانب هذه القوة المحركة تعاضم النشاط على المستوى القضائي الدولي، وفي مقدمه التوصيات التاريخية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي في تموز/يوليو 2004 بشأن الجدار الأمني الذي تبنيه إسرائيل، وربما الأهم من ذلك حكم محكمة العدل الدولية الحازم بأن الضفة الغربية وغزة أراض محتلة (لا "متنازع بشأنها")، وأن الخط الأخضر/خط الهدنة هو في الواقع حد دولي.

وعلى المستوى القضائي الإسرائيلي، قضت المحكمة العليا في إسرائيل في حزيران/يونيو 2004، استباقاً لحكم محكمة العدل الدولية بشكل جزئي، بأن تولى إسرائيل مزيداً من الاعتبار للصالح العام للفلسطينيين بينما تقيم الجدار الأمني في الضفة الغربية. وقبل ذلك بشهر، تدخلت المحكمة العليا، في قرار تاريخي، في عملية الجيش الإسرائيلي في رفح مطالبة بأن يأخذ قادة الجيش في الحسبان حاجات الفلسطينيين الإنسانية. وأعقب ذلك اقتراح رئيس المحكمة العليا أهارون براك، والمدعي العام مناحم مازوز، بأن على إسرائيل أن تتعامل بطريقة ما مع توصية محكمة العدل الدولية، وألا تستبعدا باعتبارها تهجماً على إسرائيل بإيحاء من الأمم المتحدة. بل إن مازوز مضى إلى أبعد من ذلك حيث رأى أن توصية محكمة العدل الدولية، المستندة إلى الرأي الدولي السائد أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الضفة الغربية وغزة، قد أنشأت "واقعاً قانونياً جديداً بالنسبة إلى إسرائيل" يجب عدم التقليل من "انعكاساته السلبية". وأضاف مازوز أن على إسرائيل أن تخضع الآن تطبيق الاتفاقية إلى "فحص معمق"، وهي التي رفضت لمدة سبعة وثلاثين عاماً تطبيق الاتفاقية بصورة شرعية (على الرغم من أنها ادعت تطبيقها بصورة فعلية، وهو ما يعني عملياً بشكل انتقائي).

ويبدو أيضاً أن قبول نائب رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في أواسط سنة 2004، طلب الاتحاد الأوروبي أن تسم إسرائيل المنتوجات المصدرة المنتجة في المستوطنات بمصدرها المحدد، بحيث يقوم الاتحاد الأوروبي بفرض ضريبة إضافية عليها (أي تطبيق ضريبة تُعفى منها المنتوجات الإسرائيلية عادة)، يمثل قراراً مقصوداً بالإذعان لبعض الضغوط الدولية الإضافية بشأن قضية المستوطنات على أمل التخفيف من ضغوط أسوأ. في الواقع كان براك ومازوز وأولمرت يحاولون في سنة 2004 تجنب ما اعتُبر بمثابة خطر متنام بفرض عقوبات دولية على مستوى أكثر شمولاً - وهي خطوة حذر مازوز رئيس الحكومة شارون منها على وجه التحديد إذا ما تجاهلت إسرائيل توصيات محكمة العدل الدولية.

يرتبط الخوف من العقوبات الدولية بازدهار إسرائيل المتنامي، استناداً إلى التكامل مع الأسواق العالمية، وبالتالي تزايد عدم حصانة إسرائيل في وجه الضغوط الاقتصادية الدولية التي لا يستطيع الدعم الأميركي جبهتها إلا بشكل جزئي فحسب. ويختلف هذا الواقع الاقتصادي بشكل جذري عن ذلك الذي كان قائماً في العقود الأولى من الاستقلال، عندما طورت الحكومات الاشتراكية التي تواجه المقاطعة العربية اكتفاء ذاتياً إسرائيلياً أكبر في مقابل تكلفة هائلة في الكفاءة والتنافسية. وقد فقدت هذه السياسات صدقيتها منذ مدة طويلة في أوساط السياسيين والاقتصاديين الإسرائيليين، الذين شهدوا في معظمهم انتصار النزعة الفردية على الطريقة الغربية على المركزية الاشتراكية داخل المجتمع الإسرائيلي. ولا شك في أن رغبة الرأي العام في ارتفاع مستوى المعيشة وتدني التضخم وانخفاض الضرائب ستسود في العقود المقبلة.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن حساسية إسرائيل إزاء التطورات الاقتصادية العالمية تماثلها حساسية الاقتصاد الفلسطيني الأقل تطوراً بكثير تجاه العقوبات الإسرائيلية. فخلال الانتفاضة الثانية، جرى التخفيف من الآثار الاقتصادية للإغلاقات الإسرائيلية وحواجز الطرق إلى حد ما عن طريق رفع معونة الجهات الدولية المانحة، وهو ما ولد بدوره مجاًلاً آخر لتنامي التفاعل الدولي مع إسرائيل. وبحلول سنة 2005، صارت الحكومات والمصالح التجارية الإسرائيلية تريد مواصلة بيع السلع للسلطة الفلسطينية (وهي مصدر رئيسي لعائدات التصدير) وباتت مستعدة لشراء الغاز الفلسطيني، وهو منتج غير مرئي. لكنها لم تعد مهتمة (لأسباب أمنية) بتشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل وألقت عن نفسها عبء إطعام الفلسطينيين المعوزين. وسيتطلب هذا النهج تعزيز دور المعونة والتطوير الدوليين في العقود المقبلة، بدءاً بفك الارتباط مع غزة، مع كل ما يقتضيه ذلك فيما يتعلق بالتعاون الإسرائيلي.

هناك طبعاً اتجاهات معاكسة على المسرح السياسي الإسرائيلي، أي قوى تحاول خفض تأثير المؤسسة القانونية والفاعلين الدوليين. لكن يمكن في هذا الإطار النظر إلى قرار شارون ببدء إزالة بعض المستوطنات والانسحاب من الأراضي كإقرار منه بأن على إسرائيل اتخاذ خطوات لتحديد الضغوط الدولية - إضافة إلى أنه يعكس الوقائع الديموغرافية. وقد حفز اهتمام مماثل قرار شارون النهائي ببناء كل الأقسام الجديدة تقريباً من الجدار الأمني (في جنوب الضفة الغربية أساساً) على الخط الأخضر، فضلاً عن السعي لضمان عدم اعتبار قطاع غزة، بعد الانسحاب الإسرائيلي، أرضاً محتلة من جانب القانون الدولي.

اتخذت هنا إسرائيل أيضاً خطوة غير مسبوقه بدعوة البنك الدولي إلى الإشراف على نقل الموجودات الإسرائيلية في غزة إلى السلطة الفلسطينية وتنسيق خطط التنمية الاقتصادية في القطاع. وقد رحبت بجيمس وولفنسون، وهو مبعوث اللجنة الرباعية (أي الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي)، لتسهيل الجوانب الاقتصادية من فك الارتباط. وطلبت من مصر، وربما من القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين وقوة مراقبة السلام

في سيناء، تولى بعض المهمات الأمنية. وقد واجه البنك الدولي من جهته إسرائيل بالامتناع من إقامة نقاط عبور حدودية وتعبيد الطرق للاستخدام الحصري من جانب المستوطنين داخل الضفة الغربية. وفي أثناء الانتفاضة الثانية، رحبت إسرائيل أيضاً بعملية "التدويل السلس" في الأراضي، وهو ما انعكس في الانفتاح المتزايد على الهيئات الدولية، مثل الأونروا والصليب الأحمر الدولي.

في موازاة ذلك، أخذ عدد من المخططين الأمنيين الإسرائيليين يدعو إسرائيل إلى إيجاد طرق لتعزيز ارتباطها بحلف الناتو - رغم تردد القدس التقليدي في الاعتماد على الحلفاء في المجتمع الدولي مخافة أن يمارسوا ضغطاً غير مبرر على موقف إسرائيل من الدول العربية. والدافع الرئيسي هنا هو التهديد الإيراني، الذي يرى البعض أن إسرائيل لا تستطيع رده بمفردها، إلى جانب التقويم بأن نشوب حرب تقليدية مع العالم العربي مستبعد في المستقبل القريب على أي حال - ومن ثم فإن ضغوط حلف الناتو المحتملة ليست قضية مركزية.

من الواضح أنه ينظر إلى هيمنة الولايات المتحدة داخل الناتو كعامل يبعث على الارتياح، يجبه مطالب الناتو التدخلية المحتملة مثل "تعرية" إسرائيل في القضايا النووية - أي طلب كشف قدراتها النووية. ويفضل كثيرون من المخططين الأمنيين الإسرائيليين علاقة معاهدة دفاع مباشرة مع الولايات المتحدة كرد على إيران. مع ذلك فإن التحرك لتعزيز الاتصالات بحلف الناتو يتلاءم مع الموقف المنقح والألين تجاه المؤسسات المتعددة الأطراف عامة.

بدا النهج الجديد جلياً لأول مرة في مثال مبكر للأحادية الإسرائيلية، عندما أثر إيهود براك، في أوائل سنة 2000، إشراك الأمم المتحدة في رسم حدود إسرائيل مع لبنان في إثر انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي احتلتها ثمانية عشر عاماً. ومن المرجح أن تشهد السنوات المقبلة تكثيف هذا الدور القانوني والمالي والمؤسسي الدولي وما يستتبع ذلك من ضغوط. ويمكن أن تتقدم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، مدفوعتين بنجاحهما في محكمة العدل الدولية، بمطالب جديدة إلى المحكمة. ومن الممكن أن يؤدي تنامي روابط إسرائيل بالاتحاد الأوروبي، إلى جانب تصور الاتحاد الأوروبي لارتباط أكثر وثاقة بالشرق الأوسط عندما يتعامل مع قضايا الأقلية المسلمة الموجودة فيه ويدرس طلب انضمام تركيا إليه، إلى مزيد من المبادرات في الإطار الفلسطيني، لممارسة ضغوط اقتصادية على إسرائيل وتقديم حوافز اقتصادية إليها على السواء. وعلى غرار ذلك، يمكن أن تتضاعف التهديدات بالمقاطعة من جانب الجامعات والبلديات والحركات الكنسية وغيرها من المؤسسات الأميركية، إلى جانب مبادرات المقاطعة من جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (مثل المقاطعة المقترحة في مؤتمر دوربان لمناهضة العنصرية في سنة 2004 والمحاضرين الجامعيين البريطانيين في سنة 2005).

في حال طال أمد الطريق المسدود بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنه يوجد في الأفق احتمال قيام مبادرات دولية منسقة لفرض تسوية وإدخال قوات صنع السلام و/أو حفظ السلام، متشجعة بتقويمات ونشاطات بعض الشخصيات الإسرائيلية البارزة في اليسار الإسرائيلي، مثل يوسي بيلين وشلومو بن - عامي، الذين يضعون خطاً لقيام قوات دولية بدور واسع في المساعدة على حل الصراع. غير أن موقف إسرائيل الجديد والأكثر تميزاً وقبولاً لدور دولي ما يجب ألا يفهم على العموم أنه يرحب بالوساطة أو جهود التسهيل الدولية. بل من المرجح أن يفضل شارون، وربما قادة إسرائيليين بدلاء أيضاً، الطريق الأحادي إذا ووجهوا بمثل هذه المبادرة من جانب حليف وثيق لإسرائيل كالولايات المتحدة.

أدخل الاتجاه الحالي لقرارات المحاكم والضغوط الدولية والعقوبات اعتبارات دولية أشد تغلغلاً بكثير مما كانت عليه في السابق في صناعة القرار الدبلوماسي والاستراتيجي في إسرائيل. فقد ساهم في توليد خطة فك الارتباط وبناء الجدار الأمني على الخط الأخضر إلى حد كبير (بدلاً من تداخله في الأراضي). ويمكن أن يساعد في ضمان

عدم انتهاء فك الارتباط بالانسحاب من غزة وشمال السامرة. بعبارة أخرى، يمكن أن يساعد التدخل الدولي المحدود والحذر في تمهيد الطريق أمام حكومة إسرائيل للتقدم نحو الحلول المعقولة للصراع. مع ذلك فإن لإسرائيل تأثيراً وتحكماً محدودين في شدة الضغوط الدولية. فإذا ما تكثف النشاط الدولي، الذي ظهر في سنة 2004 وأوائل سنة 2005 بدلاً من الاستمرار على منواله الحالي، فقد ينظر كثيرون من الإسرائيليين إلى القوة المحركة التي ستبرز على أنها فصل آخر ظالم من فصول التجمع ضد إسرائيل المعزولة التي تواجه عدواناً عربياً واسعاً، في حين أنها تحاول "القيام بالعمل الصحيح" تجاه الفلسطينيين والأراضي وحاجاتها الديموغرافية القومية.

استنتاجات وتوصيات

متصلة بالسياسات

طالما كانت القضية الديموغرافية عاملاً في تصورات إسرائيل لمكانها في المنطقة، لكنها لم تدخل التفكير السائد كعامل حاسم في المواقف الجديدة تجاه الأرض فضلاً عن المبرر المنطقي للأحادية إلا مؤخراً. وتمثل هذه التطورات معاً تطوراً مهماً في التفكير الإسرائيلي الخاص بالقضية الفلسطينية. وفي حين لا بد من الانتظار للتعبير عن الأحادية والنهج الجديدة تجاه القيمة الاستراتيجية للأرض كأيدولوجيا سياسية متماسكة، إلا إن من المرجح مع ذلك أن تشكل اتجاهات مهمة في التفكير الإسرائيلي بشأن الصراع الفلسطيني في السنوات المقبلة وتولّد مبادرات جديدة إيجابية.

لا يزال الصراع بدوره يعاني الفشل في تكوين عملية أكثر استقراراً ونضجاً سياسياً في إسرائيل يمكن أن تتعامل مع القضايا المتصلة بالصراع بطريقة أكثر عقلانية. ويساعد عدم الاستقرار السياسي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في إدامة أحدهما الآخر. في هذه الأثناء، يعوق النفوذ الذي تمارسه أقلية المستوطنين الأيديولوجيين على المسرح السياسي التقدم المتعلق بالأراضي والذي يستند إلى إزالة المستوطنات. ويضمن هذان العاملان معاً أن تكون الجهود المبذولة على المدى القريب لمتابعة السلام مع الفلسطينيين، أو حتى التدابير الأحادية في الإطار الفلسطيني، متفرقة في أحسن الأحوال، وأن تفتقر إلى الاستمرارية، وتثير انزعاجاً شديداً في المجتمع الإسرائيلي.

أخيراً، من المرجح أن تتزايد الضغوط القانونية والسياسية والاقتصادية على إسرائيل في المستقبل القريب. ومن المثير للحيرة من الناحية الإسرائيلية، أن الطريق الأحادي الذي يعكس إلى حد ما محاولة رئيس الحكومة شارون لتجاوز الضغوط الدولية المحدقة، قد يزيد الدور الدولي، ومعه احتمال الاحتكاك مع المجتمع الدولي.

كيف يمكن أن تؤثر هذه الاتجاهات وغيرها في قرارات السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في السنوات المقبلة؟ يولّد بعض التطورات المحتملة التي أشرنا إليها سياسات إسرائيلية متنوعة بل حتى متناقضة من جهة. على سبيل المثال، هل يسرّع حصول إيران على القدرة النووية التنازلات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي أم يؤخرها؟ وهل ينبغي لإسرائيل أن ترحب بعمليات إحلال الديمقراطية في العالم العربي التي تُبرز الحركات الإسلامية النشيطة أم تعارضها؟ ليس هناك توصيات في هذين المجالين.

في المقابل، إذا افترضنا أن الحكومات الإسرائيلية في المستقبل ستبقى مهتمة بإنهاء الصراع وتقسيم الأرض الواقعة غربي نهر الأردن، سواء للوصول إلى حل الدولتين القابلتين للحياة أو لمجرد تجنب الشرك الديموغرافي، تبدو التوصيات التالية منطقية كي تتبعها إسرائيل وتدعو إليها لدى جيرانها والولايات المتحدة:

- يعكس مشروعاً فك الارتباط من جانب واحد والجدار الأمني على الخط الأخضر إجماعاً إسرائيلياً واسعاً ويجب متابعتها، ما لم تظهر عملية سلام مغرية جداً مع شريك فلسطيني قوي وملائم.
- تظهر التجارب أن من المفضل من وجهة نظر سياسية محلية تجنب التزام عملية شاملة – سواء أكانت متفاوضاً بشأنها أم من جانب واحد – مدمجة ضمن فترة زمنية قصيرة. فالنظام السياسي الإسرائيلي لا يستطيع تحمل مثل هذا المسعى، وقد تكون النتيجة مضرّة بالاستقرار السياسي بالإضافة إلى الإيمان الشعبي بالحل السلمي.
- وللسبب عينه، من المشكوك فيه أن يستطيع النظام السياسي الإسرائيلي احتمال مسعى التقدم على مسارين سلميين في وقت واحد، سواء أكان فلسطين وسورية أم فلسطين ولبنان. ولأسباب سياسية إسرائيلية داخلية ذُكرت من قبل، يجب تجنب مثل هذا الالتزام، حتى عندما تكون الأجندة الخفية استغلال أحد المسارين لأغراض تكتيكية.
- يمكن أن يقدم التعاون مع مصر والأردن منافع محتملة، يجب دراستها بعناية، لتعزيز أمن إسرائيل وتقليص حاجتها إلى العمق الأرضي.
- يجب استغلال الرغبة الدولية في تقديم مزيد من المعونة، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجات الاقتصادية والإنسانية الفلسطينية، من دون إغفال ما ينطوي عليه فرط التدخل الدولي في الجوانب العسكرية من الصراع من مخاطر محتملة على إسرائيل □.

(*) المدير السابق لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، وقد عمل مستشاراً لإيهود براك.

(**) المصدر: مترجم عن الإنكليزية من موقع United States Institute of Peace في الإنترنت.

www.usip.org

Special Report, no. 149, Summer 2005.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx